

وهواجهة الخطوة الواحدة!

القضايا والشخصيات التاريخية؟

وهل يتبقى من العقيدة حتى بمقدار الصلاة على «الأل» إن جعلنا «ضرب بعض أدواته» ملاكا؟ أم أننا «بحق» سوف نعدز أمام الله عز وجل متى ما تمكنا من إسقاط فكره وعزله إلى أن يضمحل ويزول؟

فإيجاد الذرائع وتوفيرها لإسقاطه كليا أولى بل أصوب من سحب الذرائع لضربه جزئياً.

وأما ما جاء كعنوان دون مستند في الدعوى الثالثة: توهين رموز الوعي والعقلانية في الداخل الشيعي. فأقول: إن معايير وضوابط الوعي والعقلانية تختلف وتتغير من فكر إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى بحسب الزمان والمكان فمن يراه شخص عاقلاً وواعياً قد يراه شخص آخر ظالماً وطاغياً أو منحرفاً ومبتدعاً إن ثبت له بالدليل أو كان ذلك من الواضحات.

أضف إلى ذلك وكما هو منطوق ومفهوم الحديث أنف الذكر: «إذا رأيتم أهل الربيع والبدع...» أن من عوامل تحقق الارتقاء والتقدم والإزدهار في الأمة دينياً وفكرياً أو مما يساهم ويساعد في ذلك هو نقد الأفكار وتنقيحها وتصحيحها وإبراز البدع والانحرافات والأخطاء وتشخيص أفرادها ومروجيها وإسقاطهم، حتى تخلق مسافة وحاجز بين الحق والباطل وبين العلم

والجهل وبين السنة والبدعة وبين التقدم والتخلف.

على أن إطار ذلك كله وحدوده هو الجدل والنقاش الفكري، فلا يتعداه إلى القمع والسجن والتنكيل الجسدي كما يعاقب أهل الوعي والعقلانية مخالفينهم.

المسار الواحد للتشيع:

«المنهجية الشيرازية كنموذج»

من المهم أن تكون هناك اتجاهات وميول في الداخل الشيعي ناتجة من قناعات وثقافات وعادات متعددة ومتنوعة ومختلفة فتعكس على أسلوب وطريقة وآلية العمل والتحرك، لكن ما هو أهم من ذلك أن تنطلق تلك الاتجاهات والميول من كونها خاضعة لمعايير وضوابط التشيع، وأن تكون تلك القناعات والثقافات والعادات نابعة من أصله وأن يكون الأسلوب والعمل ضمن عنوانه وإطاره العام، فلا يحق ولا يصح ولا ينبغي لمن يدعي التشيع أن يتجاوز ويتخطى حدوده وإطاره.

وعليه فإن الكثير من الحركات السياسية والأحزاب والتيارات وحتى الأنظمة التي ظهرت وبرزت وحكمت باسم التشيع كانت قد تخطت المعايير والضوابط الشيعية في طرحها ونظرياتها وأسلوبها وعملها،

هل من الإنصاف إنكار الحوادث المتواترة التي انضمت الافة على وقوعها؟ (هيثم الموسوي)



لكنها روحته وسوقته بعلامة شيعية! فتجاهلت وتناست بل أنكرت الكثير من الثوابت والقيم الشيعية «التي بها وعليها تأسس التشيع وشيد بنيانه»، بمبررات وحجج مثل: عدم استفزاز الغير وهدم الحواجز وطى المسافة والوصول لآخر وما إلى ذلك، ثم أعطت تلك المبررات والحجج عناوين عقلانية تتحرك في منطقة اللاوعي الجمعي «كالوحدة الإسلامية» و«الإخوة الإسلامية»، وما شابه.

وما يجدر بنا السير والتحرك وفقه وتروجه كإطار وعنوان عام حاكم على مختلف الأصعدة والجوانب، هو ما يحتويه التشيع من واقع وطموح وقوة وشجاعة ورؤية عالمية بعيدة المدى للحكم الأمن والعدل الإلهي والسلم الشامل الذي يتمتع ويسعد به العالم أجمع، حيث أن الحضارة الإسلامية الشيعية تنطلق من وبهذا المفهوم البارز الذي يُعد المظهر العملي «للإمامة الإلهية» بإقامة العدل ودحض الباطل.

وإن «الإمامة» التي تمثل مفهوم العدالة والحكم الإلهي هي مدخل التشيع، وعنوان «التولي والتبيري» هما الموقف الشرعي العملي الكامل والتام تجاه «الإمامة» لأنهما باختصار عبارة عن تحديد موقف ممن اختاره الله ليحكم بالعدل عن اختار نفسه ليحكم بالظلم، فيحدد الفرد الشيعي موقفه بتولي من اختاره الله تعالى وبيراً إليه ممن اختار نفسه، والموقف بمنزلة «العهد» مع الله عز وجل. ويستمر الشيعي بتجديد وتعزيز ذلك العهد مع ربه دائماً كي لا ينسى ولا يغفل ولا يسهو.

من هذا المنطلق وهذا المسار يمكننا القول إن بوابة الحكم العادل للمعصومين وعلى رأسهم النبي الأعظم محمد صلى الله عليه وآله ووصية أمير المؤمنين عليه السلام برؤية إسلامية شيعية هي المدخل الأصح والأجدر والأهم لترويج وتسويق الحضارة الإسلامية الشيعية، لأن العدل هو أساس الملك وإن توفر العدل واتصف به الحاكم وطبق في المجتمع فسينتهي كل مشكل وسبقضى على كل أفة.

وهذا ما تنبعت له المرجعية الشيرازية وتبنته ممثلة بالمرجع الديني آية الله العظمى السيد محمد الحسيني الشيرازي قدس سره من خلال ما طرحه في مؤلفاته وكتبه، وتجلي ذلك في موسوعته الفقهية الشاملة التي تقع في أكثر من مائة مجلد، ومن ضمن ما شملت: فقه السياسة والمجتمع والبيئة والمرور والعمولة والطب والاقتصاد والقضاء والمستقبل «برؤية استشرافية» والزراعة والتربية والتعليم وغيرها.

واحتذى من بعده آية الله المرجع السيد صادق الشيرازي دام ظلّه بهذا المنهج مستقلاً، فنظر في ثقافة الاختلاف والتعاضد وفي سمات الحاكم العادل وما ينبغي أن يكون عليه وأثره كحاكم عادل في المجتمع وسبل الوصول إلى الشعوب المحرومة عبر نشر تلك السيرة الساطعة للنبي محمد

”

إن ذرائع الاتجاه التكفيري لا تقتصر فقط على قضية تاريخية تناك هن رموزه

“

صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام منقحة من الشوائب التاريخية المزيفة ومقارنتها بغيرهم من الحكام. فشكّلت ورسمت تلك المنهجية معالم الدولة الحضارية الحديثة التي وإن لم ولن تضاهي دولة الإمامة الإلهية لكنها من المؤكد تخطو في نفس المسير والاتجاه وبذات المنهجية والعنوان، وهو «العدالة».

ولا بد لنا من الإشارة في هذا المقام أنه من الإجحاف وصف غير قناة المرجعية والمكاتب الرسمية بأنها «ناطقة باسم المرجعية»، وقد تم التصريح بذلك غير مرة وبشكل ظاهر وعلني. وحتى إن كانت هناك قنوات فضائية لها تبعية روحية ودينية للمرجعية فهذا لا يعني البتة أنها تمثلها وتنطق بلسانها أو تعبر عن رأيها.

المواجهة في خطوة واحدة

مواجهة الفكر الإقصائي الممنهج بأدواته وإعلامه النافذ المتعدد وبما له من صبغة دينية لا تكمن في المعاملة بالمثل ولا تحتاج إلى قدرات مماثلة كالتى يمتلكها هو، وإنما تكمن المواجهة المؤثرة والناجحة في الحيلولة دون نفوذ وتسلسل ذلك الإعلام المخادع الزائف إلى عقول ونفوس أفراد المجتمع وهذا بطبيعة الحال يحتاج إلى إرادة جديّة وموقف مُبَيَّن من الفئة «القيادية والنخبوية» بالتحديد التي تمثل الشارع الشيعي العام أي الأغلبية والتي تقف موقف الحياد ويعتريها الصمت وحالة السكون وهي ترى المراجع يهانون وينهمون ويضطهدون من قبل الفكر الإقصائي!

هذه الفئة رغم استقامتها وثباتها وحرصها كما يبدو على التشيع تعاني من حالة «الجمودية» الفكرية كما هو واضح ولا تتفاعل عادة بالشكل المناسب والمطلوب مع ما يجري خارج نطاق حدودها الجغرافي رغم تأثيرها الواضح والملموس خارج ذلك النطاق.

المصالحة الحقيقية في خطوتين

إن كانت ثمة مبادرة للمصالحة يقدم عليها الفكر الإقصائي فلا بد أن تكون مسبوقة بخطوتين، الأولى: الإفراج عن العقل السليم بابتاحة الفرصة للمراجع والمفكرين وأصحاب الرأي والكتاب بالتعبير عن آرائهم. الثانية: التخلي عن الانحرافات والبدع الدخيلة على الدين الإسلامي والتشيع وعدم إنكار القيم والثوابت المجمع عليها، وعدم اعتبار ظلمة أهل البيت عليهم السلام رموزاً يجب احترامهم لا إضماراً ولا تصريحاً وإعلاناً. وسوى ذلك لا أظن أن ثمة مصالحة تجدي وتنفع.

(رداً على مقال: مواجهة «التشيع اللندني» والخطوة الأولى المطلوبة: للكاتب جعفر محمد حسين فضل الله، نشر في العدد 3076، 11 كانون الثاني 2017)

* خطيب وحرزوي

الوقفه الرابعة: مع الاسباب

رب قائل يقول في الغرف المغلقة والجلسات الخاصة: «يا عمي أهل بيت جن دروز يخدموا في الجيش واللى يطلع في يدهم ما يطلع في يدنا»، ولا نظمرن رؤوسنا في الرمال، فالأمر مقول ويقال كلما حدث صدام، غير أن الحقيقة ليست هنا بتاتاً، إذ إنه فقط قبل أيام خرج من السجن ضابط برتبة مقدم احتياط، لأنه رفض أن يدفع الغرامة الماليّة على بناء بيت لابنه، فلم تشفع له خدمته الطويلة ولا رتبته العالية، ولكن على الأقل قضى أيام السجن وهو مطمئن إلى أن هنالك من سحيمي بيته من الهدم».

وإذا أردت بيعة أخرى دعماً لنفي هذا الادعاء، فقد هُدم أخيراً بيت في حريفش وأهلها يخدمون في الجيش، ولم يفعلوا كما فعل أهالي بيت جن. إذا القضية هي قرار شعبي بالاستعداد للمواجهة حماية للبيوت، والرسائل هذه وصلت إلى المؤسسة

”

القضية هي قرار شعبي بالاستعداد للمواجهة حماية للبيوت

“

وقائعيّاً عند كل اعتداء أو محاولة اعتداء على البيوت أو على الأراضي، فعدت تحسب للأمر ألف حساب، وما زالت مئات البيوت المبنية من دون ترخيص في بيت جن محميّة.

الوقفه الخامسة: مع طارق بن زياد

ما أوجنا في هذه الأيام للمعنى الكامن في مقولة ابن زياد المشهورة، وعندما أحرق السفن في طريقه إلى الأندلس: «البحر وراءكم والعدو أمامكم». لا أدعو إلى حرق وسائلنا التقليديّة، ولكن بما أن الهدم وراءنا والهدم أمامنا والهدم فوقنا والهدم تحتنا، فما بقي لنا إلا أن نجعل وسائلنا التقليديّة ظهيراً، ليس إلا، وليكن قرارنا: سنحمي بيوتنا (كلنا) وإن لم نستطع فسنعيد بناءها ونحميها (كلنا)، حينها فقط حينها سنصنع لأنفسنا هيبة يحسب حسابها القريب والبعيد.

* سياسي فلسطيني